مقطع 2: مراقبة التسيير في القطاع العمومي هدف المقطع 2: الهدف من المقطع هو تبيان مراقبة التسيير في القطاع العمومي، والكيفية التي تتم بها على مستوى الإدارات العمومية بالطريقة التي نادى بها التسيير الجديد من حيث اعتماد الأساليب التي يتبناها القطاع الخاص (مبادئ السوق) بهدف الاستجابة لطلبات المواطنين من جهة وتحقيق فعالية وكفاءة القطاع العام من جهة أخرى. 1- التسيير العمومي الجديد: فرنسا، هولندا وبلجيكا. 1.1. مبادئ التسيير العمومي الجديد: ؟ يعتبر الزبون بمفهوم التسيير الجديد مستهلك للخدمة العامة، وبالتالي على الدولة أن تقدم له أحسن خدمة بأقل التكاليف. مراقبة التسيير الجديد: ظهرت مقاربة جديدة لعلم التحكم في مراقبة التسيير (من خلال تداعي أفكار علوم الإعلام الآلي والاتصال) والتي أهلت بمفهوم "مراقبة التسيير الجديد". ومن سعر الكلفة - . en aval إلى مراقبة التسيير القبلية en amontوهي تقترح ما يلي: ـ الانتقال من مراقبة التسيير البعدية حيث أن هذه المقاربة - .Prix de revient par activité إلى سعر الكلفة لكل نشاط Prix de revient classique التقليدي تتضمن في آن واحد أهداف وأدوات تحليل كمية ونوعية. 3- مكانة مراقبة التسيير في تحديث التسيير العمومي وإصلاح الدولة: دعم زيادة استقلالية المسيرين والمساهمة في تقييم السياسة العامة، ● الأثر أو النتيجة النهائية للتصرف الإداري: ● جودة الخدمة المقدمة للمستخدم. ● الكفاءة (تحسين النسبة بين الوسائل المستهلكة والمخرجات). وباعتبارها أداة إدارية للتوجيه والمراقبة ، تساعد مراقبة التسيير المنظمة على تركيزها أكثر على الإجراءات التي تسهم أكثر من غيرها في تحقيق أهداف الأداء. إن تطوير وتعميم مراقبة التسيير يشكلان تحولا عميقا ، علما أن هذا النوع من التسيير يعد جديدا بالنسبة للكثير من الإدارات. وعليه يمكن اعتبار مراقبة التسيير على أنها مساعدة في إدارة التغيير. 3.3. يكون تطوير مراقبة التسيير أكثر دلالة عندما ترتكز إجراءات الإصلاح على حركة واسعة من عدم التركيز مع إخضاع الأطراف الفاعلة للمساءلة. 4- تعريف مراقبة التسيير العمومي: 4.1. مؤسسة عمومية. المسؤولين في أعلى التدرج). وعليه تصبح مراقبة التسيير أداة للمراقبة الذاتية. فهو باستخدامه لأساليبها ، يقود وهي تعرف على أنها العلاقة بين الأهداف Pertinence : ويوجه مختلف المستويات التي تخضع لسلطته ووصايته. ● الملائمة وهي تعرف على أنها العلاقة Efficience :والوسائل المسخرة لها . وهي في الغالب ذات صلة مباشرة بالقرار السياسي. ● الكفاءة بين الوسائل والإنجازات وهي تشكل البعد الأول للأداء. ويمكن توضيح ذلك عبر الشكل التالي: مراقبة التسيير أداة إدارية تشكل جزءا من عملية استراتيجية واسعة وأكثر تحديد: إن تنفيذ مراقبة التسيير ينطوي على تحديد الإطار الاستراتيجي لتنفيذ عمل المسيرين. 4.3. تغطية مراقبة التسيير لمجموعة معينة من المجالات من تحليل التكاليف، وتخطيط. 5- أهمية مراقبة التسيير العمومي: تكمن أهمية مراقبة التسيير العمومي في ما يلي: ● تصحيح الانحرافات وفق قواعد ومبادئ تنظيمية متعارف عليها. ويجب الإشارة هنا أنه كلما كانت القواعد محددة ومنظمة كلما كانت مراقبة التسيير سهلة بما يساعد على تصحيح الانحراف في الوقت المناسب، 6- مراحل مراقبة التسيير العمومي: يمكن تحديد مراحل مراقبة التسيير العمومي وفقا للخطوات التالية: 1. تحديد الأهداف: 2. تحديد المعايير: 3. مقارنة الأداء الفعلي بالأداء التقديري: 4. تحديد الانحرافات والتبليغ عنها: 6. اتخاذ الإجراءات التصحيحية:

Summarized by © lakhasly.com